الثورة
www.althawranews.net
الاحد :23 رمضان 1435هـ - 20 يوليو 2014م -العدد 18140
Sunday : 23 Ramadhan 1435 - 20 July 2014 -Issue No.18140

تدني الوضع المعيشي يهدد مسار التنمية المستدامة في اليمن

تمر اليمن بأزمة اقتصادية حادة واتساع رقعة الفقر وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين بشكل كبير مع بروز خطر تنامي عملية التفاوت في الدخل بالتوازي مع محدودية الأعمال التي توفر فرص عمل للشباب وتوقف تام للأنشطة الاستثمارية.

ويرى خبراء استطلعت "الثورة" آراءهم أن تدني الوضع المعيشي وتنامي ظاهرة الصراعات السياسية وارتفاع معدلات الفقر يهدد مسار التنمية المستدامة في اليمن.

استطلاع / محمد راجح

تزداد الأزمة الاقتصادية في اليمن تفاقما مع انشغال الجميع في القضايا السياسية وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين واتساع الفجوة الحاصلة في الفقر والبطالة.

وبحسب تقرير للبنك الدولي فإن جهود اليمن للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الأجـل والـعـودة الى مسار التنمية المستدامة تتطلب دعماً من الشركاء الإقليميين والدوليين وتفعيل الاداء الحكومي وتوسيع القدرات والإمكانيات اللازمة لتسريع استيعاب وتوظيف التمويلات الخارجية.

وتعهد المانحون بتقديم نحو 7.9 مليار دولار في مؤتمري المانحين في الرياض وأصدقاء اليمن في نيويورك لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن وتمويل برنامج الاستقرار والتنمية.

لكن حتى الآن لم يتم استيعاب هذه التعهدات من قبل المانحين وهناك جمود كبير في عملية تخصيصها واستيعابها ، بالإضافة الى ما تمر به اليمن من ازمة حادة في العملية السياسية وتنامي الصراعات المسلحة التي تؤثر بشكل كبير على مختلف الجهود التنموية والاقتصادية وتحد من تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الى البلد.

مشكلة

يؤكد الدكتور احمد عبدالكريم النجار استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء أن مشكلة اليمن الرئيسية هي بالدرجة الأولى مشكلة اقتصادية وتبعاتها المتعددة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

ويرى أن الدعم التنموي يعتبر محدداً رئيسياً لتدعيم الاستقرار الكلي وتعزيز ثقة المواطن في جدوى التسوية السياسية.

ويشدد على ضرورة وضع الملف الاقتصادي في صدارة اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي الراعي بالتوازي مع الملفين السياسي والأمني.

وبحسب الـدكـتـور احـمـد فـإن المجتمع الدولي مطالب بالوفاء بالتزاماته تجاه اليمن وتحمل مسؤولياته بدعم الاقتصاد اليمني والقيام بشكل فوري بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية التي أقرتها الحكومة.

ويؤكد أن رقعة الفقر تتسع وهذه هي المشكلة الحقيقية في اليمن الى جانب انتشار البطالة وخصوصا في اوسـاط الشباب وتدني الوضع المعيشي للمجتمع بشكل كبير.

ويشير إلى أن المشكلة الأبرز التي يواجهها المجتمع تتمثل في الفقر والجوع ونعدام الامن الغذائي وكلها مؤثرات سيئة تتطلب الوقوف بجدية أمام خطورتها خلال الفترة القادمة.

معاناة

تحدث في هذا الخصوص خبراء مختصون في الـدراسـات والابـحـاث الاقتصادية بـوزارة التخطيط،مؤكدين أن هناك تلاشياً تاماً للخطط والبرامج التنموية ، خصوصا أن اليمن تعاني منذ فترة طويلة من ازمة حادة في هذه البرامج والاستراتيجيات التي لم تستطع الاستجابة لمتطلبات ومسارات التنمية المستدامة.

ويقول الباحث الاقتصادي عبدالله الصلاحي أن دعم المانحين له دور نسبي كبير وفعال في الاستناد عليه لبعض الوقت لتجاوز بعض العثرات المجتمعية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولولا رعاية ودعم المانحين وثقلهم السياسي والاقتصادي ما خرجنا بالوثيقة الأولية للحوار وإطـار المسؤوليات المشتركة وبرنامج الاستقرار والتنمية إلى حيز الوجود .

مصادر سيادية

بحسب الصلاحي فإن الحديث عن المانحين أنـسى المجتمع أن هناك مـصـادر سيادية واستثمارية محلية يجب الحديث عنها والاهتمام بها بالشكل الذي ينبغي أن تكون، ويجب أن تكون هي الأساس الذي يعتمد عليه في تمويل الإنفاق العام الجاري والاستثماري على حد سواء.

ويضيف : نبحث عـن مـصـادر خارجية للتمويل ونتجاهل مواردنا أو نغفلها تماماً حتى ولو تلبي نسبياً بعض الإنفاق وتسديد بعض الفواتير الرسمية وغير الرسمية.

ويحذر الدكتور الصلاحي من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة اذا لم تتفاعل الدولة والحكومة والمجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم الى مشاريع تنموية على ارض الواقع.

1654 مليار ريال حجم رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية التحويلية والمقالع ومنشآت الكهرباء والمياه

الثورة / تقرير/ أحمد الطيار

كشفت نتائج المـسـح الصناعي الشامل في اليمن أن إجمالي قيمة رأس المـال المستثمر في المنشآت الصناعية التحويلية والمقالع ومنشآت الكهرباء والمياه يبلغ حوالي (1654) مليار ريال تقريباً بمتوسط يصل إلى (59.21) مليون ريال للمنشأة الواحدة .

وبالنظر إلى حجم رأس المال المستثمر بالنسبة لمختلف أنواع المنشآت (بحسب الحجم) تشير النتائج إلى أن متوسط رأس المال المستثمر المستخدم للمنشأة الصغيرة جداً لا يتعدى (1.55) مليون ريـال في حين انـه بالنسبة للمنشآت الصغيرة يصل إلى حوالي (7.36) مليون في المنشأة الواحدة وفي المنشآت المتوسطة فـإن هـذا المتوسط بلغ (225.12) ، وبالنسبة للمنشآت الكبيرة فإن هذا المتوسط يرتفع فيها كثيراً ليصل إلى أكثر من عشرة مليارات ريال في المنشأة الواحدة، (10235) مليون ريال.

وبينت النتائج للمسح الذي نفذته وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الجهاز المـركـزي للإحصاء وصـدرت نتائجه في الربع الأول لهذا العام أن سبع محافظات في الجمهورية تستوعب حـوالي 70.86 % مـن عـدد المنشآت الصناعية اليمنية فيما تصدرت أمانة العاصمة المرتبة الأولى باستيعابها 18.06 % .

وتشير النتائج إلى أن إجمالي المنشآت الصناعية في اليمن يبلغ (27796) منشأه شاملة الكبيرة جدا والكبيرة والمتوسطة والصغيرة جدا.

وفيما يتعلق بمساهمة المنشآت الصناعية في إجمالي قيمة رأس المال المستثمر فإن المنشآت الصناعية الكبيرة تستقطب النسبة الغالبة فيه حيث بلغت نسبة قيمة رأس المـال المستثمر فيها حوالي 88.30 % من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر تليها المنشأة المتوسطة بنسبه 7.26 % أما المنشآت الصغيرة والصغيرة جـداً فـإن نسبه رأس المال المستثمر في كل منها لم يتجاوز نسبة 2.38 % و 2.05 % تقريبا على التوالي.

ومن حيث مصادر التمويل لرأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية تبين أن غالبيته يأتي من مصدر ذاتي حيث بلغت نسبة رأس المال الممول من هذا المصدر حوالي 83.08% من إجمالي قيمة رأس المال يليه الممول من مصادر مشتركة (أي أكـثـر من مصدر واحـد) وبنسبة حوالي 9.09% أما النسبة المتبقية من قيمة رأس المال والبالغة 7.84 % فإنها ممولة من مصادر أخرى .

وفي المنشآت الصغيرة جداً والمتوسطة تبين أن غالبية رأسمالها المستثمر هي من مصدر ذاتي إذ بلغت نسبته 89.78 % في المنشآت الصغيرة جداً وبلغت 87.31 % في المنشآت المتوسطة ، وتتناقص هذه النسبة في كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة إذ بلغت نسبته 85.45 % في المنشآت الصغيرة ولكنها في المنشآت الصناعية الكبيرة بلغت حدها الأدنى 82.51 % ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للتوزيع النسبي لفئات المنشآت الصناعية حسب مـصـادر التمويل المشتركة ، فإن المنشآت الصناعية الكبيرة تمثل أعلى نسبة رأس مال ممول من هذا المصدر حيث بلغت حوالي 9.58 % من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر من مصادر مشتركة في هذه المنشآت

ومن ناحية مؤشر متوسط رأس المال المستثمر اللازم لتشغيل عامل واحد في تلك المنشآت قال المسح إنه يصل إلى حوالي (34.26) مليون ريال في المنشآت الكبيرة وينخفض إلى حـوالي (9.40) مليون ريال في المتوسطة و(1.43) مليون ريال في الصغيرة ، ولم يتجاوز المليون ريال في المنشآت الصناعية الصغيرة جداً (936) ألف ريال ، وعليه فإن المتوسط العام في المنشآت الصناعية بشكل عام يصل إلى حوالي (13.88) مليون ريال .

وعـن متوسط رأس المـال المستثمر اللازم للحصول على كل (مليون ريال) مـن صـافي القيمة المضافة (عائد الاستثمار) توضح النتائج انه بلغ في المنشآت الصناعية الكبيرة حوالي (1.38) مليون ريال أي أنه مقابل كل (1.38) من رأس المال المستثمر نحصل على مليون ريال من صافي القيمة المضافة، وهكذا في المنشآت الصناعية المتوسطة فقد بلغ هذا المتوسط حوالي (2.44) مليون ريال وفي المنشآت الصغيرة (0.92) مليون ريال أما في المنشآت الصغيرة جداً (0.65) مليون ريال ، وعلى المستوى العام للمنشآت الصناعية فقد بلغ حوالي (1.38) مليون ريال أي أنه مقابل الحصول على ريال واحد من صافي القيمة المضافة مطلوب استثمار ريال وثمانية وثلاثين فلساً.

وتوضح النتائج أن المنشآت الصناعية التي تعمل في مجال صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات تمثل نسبة 43.75 % من إجـمـالي المنشآت. ويعود هذا بدرجة رئيسة إلى ارتفاع نسبة المنشآت من الطواحين والأفران والمخابز ومحلات الحلويات وغيرها في المنشآت الصغيرة والصغيرة جداً ،ومصانع المياه والمشروبات والبسكويت والألـبـان والدقيق، وفي المنشآت المتوسطة والكبيرة تليها المنشآت العاملة في مجال صناعة منتجات المعادن المشكلة بنسبة 14.78 % وهذه المنشآت تشمل صناعة الأدوات المعدنية والمنزلية وصناعة الأبـواب والنوافذ وصناعة البراميل وخزانات المياه وورش الخراطة وغيرها ، ويلي هذا النوع من المنشآت تلك التي تعمل في مجال صناعة المنتجات اللافلزية (الإنشائية) بنسبة 11.02 % وتشمل هذه المنشآت صناعة الاسمنت والبلاط والطوب والبلوك تليها صناعة الملابس وبنسبة 10.80 % وتتوزع باقي المنشآت البالغة نسبتها حوالي 20 % على باقي الأنشطة وبنسب مختلفة.

ففي المنشآت الكبيرة نجد أن المنشآت العاملة في مجال صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات تحتل نسبة 20.42 % من إجمالي المنشآت الكبيرة، وتليها المنشآت العاملة في مجال إنتاج الكهرباء والتي تشكل نسبتها 11.27 % من إجمالي المنشآت الكبيرة وتتركز منشآت الكهرباء على المنشآت الحكومية والتعاونية بدرجة رئيسة، وتليها المنشآت العاملة في مجال المنتجات اللافلزية بنسبة 10.56 %. وتليها المنشآت العاملة في مجال صنع منتجات المطاط واللدائن (البلاستيك) وبنسبة 9.15 %، وتليها المنشآت العاملة في مجالي صنع المواد والمنتجات الكيميائية وجمع وتنقية وتوزيع المياه وبنفس النسبة تقريباً 8.45% في كل منهما . كما يلاحظ هنا أن هذه الأنشطة تستوعب حوالي 59.85 %، من إجمالي المنشآت الكبيرة بالجمهورية، وتتوزع باقي المنشآت الكبيرة البالغة نسبتها حـوالي 40.15 % على باقي الأنشطة وبنسب مختلفة.

أمـا عـلى مستوى الأنشطة التي تمارسها المنشآت المتوسطة فنجدها من حيث الترتيب النسبي بلغت ما نسبته 19.40 % من المنشآت المتوسطة عاملة في مجال صناعة المنتجات الغذائية ونسبة 18.83 % من المنشآت المتوسطة عاملة في مجال صناعة منتجات المعادن اللافلزية و13.75 % عاملة في صناعة الأدوات المعدنية والمنزلية وصناعة الأبـواب والنوافذ وصناعة البراميل وخزانات المياه وورش الخراطة وغيرها ، ويلي هذا النوع من المنشآت تلك التي تعمل في مجال صناعة المنتجات اللافلزية (الإنشائية) بنسبة 11.02 % وتشمل هذه المنشآت صناعة الاسمنت والبلاط والطوب والبلوك تليها صناعة الملابس وبنسبة 7.91%، وتتوزع النسبة المتبقية من المنشآت المتوسطة والبالغة 40.11% على بقية الأنشطة الصناعية بنسب مختلفة .

كما نجد أن المنشآت الصغيرة العاملة في مجال صناعة منتجات المعادن اللافلزية قد شكلت نسبة 26.31 % من إجمالي المنشآت الصغيرة العاملة بالجمهورية ، تليها المنشآت الصغيرة العاملة في مجال صناعة المنتجات الغذائية بنسبة 23.66 % ، ثم تليها المنشآت العاملة في مجال صناعة منتجات المعادن المشكلة والتي بلغت نسبة 17.17 % ، ويليها المنشآت الصغيرة العاملة في مجال صناعة الملابس وبنسبة 9.55 % وتتوزع النسبة المتبقية والبالغة 23.31 % على بقية الأنشطة بنسب متفاوتة.

وإذا نظرنا إلى ترتيب الأنشطة على مستوى المنشآت الصغيرة جداً ،فالأمر لا يختلف كثيرا من حيث الترتيب النسبي فنراها في المنشآت العاملة في مجال صناعة المنتجات الغذائية قد شكلت نسبة 49.40 % من إجمالي المنشآت الصغيرة جـداً العاملة بالجمهورية ، تليها المنشآت الصغيرة جداً العاملة في مجال صناعة منتجات المعادن المشكلة والتي بلغت نسبتها 14.30 %، ثم تليها المنشآت الصغيرة جداً العاملة في مجال صناعة الملابس وبنسبة 11.24 %، ثم تليها المنشآت الصغيرة جداً العاملة في مجال صناعة منتجات المعادن اللافلزية وبنسبة 7.10 % وتتوزع النسبة المتبقية والبالغة 18 % على بقية الأنشطة بنسب متفاوتة.

حق الـــرد

تلقت صحيفة الثورة رداً من وزارة الزراعة في يوميات الثورة المنشورة في ١٦/٧/٢٠١٤م، للكاتب القدير الدكتور حسين ضيف الله العواضي بعنوان "صياد الجراد" وفيما يلي نص الرد:

الأخ الأستاذ/فيصل مكرم
رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر - رئيس التحرير المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع/حق الرد

تهديكم وزارة الزراعة والري أطيب التحايا:

وإيماءً إلى الموضوع أعلاه.. نود الإحاطة أنه في الصفحة الأخيرة من صحيفتكم الموقرة العدد (18136) بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٤م، نشر في عمود يوميات مقال تحت عنوان "صياد الجراد" كتبه حسين العواضي.

وبما أن حق الرد مكفول.

نود أن نوضح ما ورد في المقال من عبارات استفزازية تجاه منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" ووزارة الزراعة والري.. أستهل كاتب المقال موضوعه بقوله "تكذب علينا منظمة الفاو والـوزارة التي تعمل في كنفها".. إلخ.

ويستمر بقوله "لا الجراد وحده غريمنا ولا منظمة الفاو التي تخدعنا وتسخر منا.. إلخ.

نود أن نوضح هنا أن منظمة الأغذية والزراعة العالمية "الفاو" لا تألو جهداً في تقديم المساعدات المادية والمعنوية للتنمية الزراعية في بلادنا ومنها مكافحة الآفات الوبائية التي تفتك بالمحاصيل الزراعية المختلفة، فقد قدمت أسطولاً من آليات المكافحة المحمولة على عربات وقطع الغيار والمبيدات المتخصصة للمكافحة وكذا الأجهزة الخاصة بعمليات التنبؤ والمسح والاستكشافات، كما عملت على تدريب الكادر الوطني على كيفية التعامل مع تلك التجهيزات، فلولا تدخل المنظمة في مكافحة الجراد الصحراوي لما تمكنا من السيطرة على تكاثرها وانتشارها وإصاباتها.

وحشرة الجراد الصحراوي كما يعرفها الحميع هي آفة مهاجرة يهدد نطاق انتشارها حوالي (61) دولة تمتد من المغرب العربي إلى الهند ومن سواحل البحر الأبيض إلى خط الاستواء وتقدر مساحة هذه الرقعة حوالي (11) مليون ميل مربع، وإن غابت هذه الحشرة لفترة معينة، إلا أن انتشارها يتوقع بين حين وآخر، ولهذا عملت الأمم المتحدة على مساعدة الدول المتضررة من الجراد في إنشاء الهيئات الإقليمية والدولية في إطار منظمة الأغذية والزراعة.

كما قدمت المنظمة مساعداتها في تلك الآونة التي انتشرت فيها حشرة المن الأسود "من القلف" والتي كادت تلك الآفة أن تقضي على زراعة اللوزيات والتفاحيات بالفعل حد من تكاثر الحشرة ومن فورانها وأصبح مسيطراً عليها بواسطة العدو الطبيعي الذي تم استقدامه بواسطة المنظمة وتم تربيته وإكثاره ونشره في البيئة المحلية، وفعلاً استوطن هذا العدو وأحدث توازناً طبيعياً بينه وبين حشرة المن الأسود، كما يتم إكثاره في معمل وقاية النبات وإطلاقه في الحقول كلما استدعى الأمر ذلك.

عملت المنظمة في عام 1996م، على حشد الدول المانحة لتمويل برنامج التخلص من المبيدات الراكدة في الجمهورية والتي تراكمت منذ الخمسينيات، وبالفعل تم التخلص من (300) طن من المبيدات عن طريق إخراجها وإتلافها في إحدى المحارق العالمية.

وتدعم المنظمة حالياً برنامجاً لمكافحة حشرة السوسة الحمراء على زراعة النخيل التي سجلت مؤخراً في محافظة حضرموت.

عملت المنظمة على دعم مكافحة حشرة صانعات الأنفاق على زراعة الطماطم والتي كادت تلك الآفة أن تقضي على زراعة ذلك المحصول في البلاد، وغيرها من المساعدات التي قدمتها وتقدمها المنظمة.

فبدلاً من أن نشكر المنظمة على ما قدمته وتقدمه من دعم ومساعدة للتنمية في البلاد ونحفزها على مواصلة هذا الدعم والمساعدة خاصة والبلاد تمر في هذه الظروف الصعبة والعويصة.

أما ما يخص تهريب المبيدات، فقد عملت الوزارة جاهدة وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على التقليل من تسربها إلى البلاد وأحيلت الكثير من القضايا إلى النيابات والمحاكم، إلا أنها لا زالت مشكلة تؤرق الجميع تستدعي التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة.

ونعتقد أن ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة قد عكس بالفعل الجهود التي بذلت في هذا المضمار، أما ما أشار إليه المقال عن إعلان عام 2020م، تكون اليمن منه خالية من الجراد، وحشرة المن الأسود وأيضاً من المبيدات السامة فلا نعلم إلى أي تقرير استدال له كاتب المقال، ولكن نعم قد تكون البلاد خالية من المبيدات الخطرة والمحظورة، وبالفعل تعمل الوزارة جاهدة من أجل تحقيق ذلك.

أما بالنسبة للجراد والمـن الأسـود فهي كائنات حية لا يمكن استئصالها نهائياً، قد يحد من تكاثر المن، ولكن الجراد الصحراوي هي حشرة مهاجرة ودولية لا يحد منها إلا سوء الظروف البيئية غير الملائمة لتكاثرها وانتشارها.

نأمل نشر الرد في نفس الصفحة التي ورد فيها العمود، حيث وأن حق الرد مكفول للجميع كما نص عليه قانون الصحافة.